الإشتراكية والسكان

دكتور عبد الباقي ابراهيم
كبير خبراء الأمم المتحدة في التخطيط العمراني سابقاً

من أهم المشاكل التى بدأ التنظيم الأشتراكى معالجتها مشكلة الاسكان وللتخطيط هنا دور واضح يقوم به فى المجتمع الأشتراكى ، فهو يحدد مقدراته ويوجه مقدرته فى الطريق الذى يضمن للفرد حقوقه ويرسم له واجباته بالنسبة للمجموع وبذلك يخلق مجتمعاً تتقارب فيه الطبقات وتتكافأ فيه الفرص ، وهكذ تبنى الأشتراكية مجتمعاً متكاملاً لا مجال فيه للأنعزالية ، يعمل الفرد فى سبيل المجموع ويحفظ المجموع حقوق الفرد ويوفر له سبل الحياة الكريمة ، فالتنظيم الأشتراكى مبنى على قواعد إقتصادية أساسها توجيه الدخل القومى وتنميته فى الطريق الذى يحقق الرفاهية لكافة أفراد الشعب ، كل حسب مقدرته وعمله وإنتاجه ، ويشمل التخطيط الأقتصادى قطاعى الزراعة والصناعة كما أنه فى نفس الوقت يوفر الخدمات المختلفة للشعب حتى يزيد من إنتاجه ويرتفع بمستوى معيشته .

وللتطور الأقتصادى لأى شعب أثره الكبير على تكوينه الاجتماعى ومن ثم على مستلزمات الفرد المعيشية التى تحدد تكوين مسكنه ، وتنعكس بعد ذلك صورة هذا التكوين الأجتماعى على التكوين العام للتجمعات السكنية فى الريف والحضر على السواء ، وعلى هذا الأساس تتشكل القرى والمدن وتأخذ صورها المميزة فى تخطيطها وفى تكوينها الطبيعى ، ومن هنا نستطيع أن نحدد أُثر الأشتراكية على الأسكان إذا ماتتبعنا التطور الأقتصادى الأشتراكى الذى تمر به البلاد فى كل من القطاعين الزراعى والصناعى واستخلصنا آثر هذا التطور على الكيان العام للمجتمع .

فالتخطيط الأقتصادى للريف يسير فى أتجاهين : الأفقى ويهدف إلى أستصلاح الأراضى وزيادة الرقعة الزراعية سواء أكان ذلك فى مناطق شمال الدلتا أو فى الوادى الجديد أو فى الأثنين مليون فدان التى سيوفرها مشروع السد العالى، أما الأتجاه الرأسى فيهدف إلى زيادة الغلة للأرض الزراعية الحالية عن طريق زيادة الخصوبة واستعمال البذور المنتقاه ثم عن طريق أقامة التجمعات الزراعية لمن تقل ملكياتهم الزراعية عن الحد الأدنى للمساحة الزراعية ذات الكفاية الأنتاجية والتى تبلغ خمسة أفدنة لكل ثمانية من الأفراد ذلك بخلاف المزارع العائلية أو المزارع الكبيرة وهكذا سوف تزداد غلة الأرض الزراعية بما يقدر بحوالى 30% منها، 20% من إنتاج الأرض و 10% تضيع فى القنوات والحدود والسدود ذلك بالأضافة إلى توفير 10 % من مجهود الفلاح فى التنقل بين ملكياته المتناثرة ، وهكذا توفر قدر ماسيوفره لنا السد العالى ونظام الدورات الذى بدأ تطبيقه ماهو إلا خطوة فى هذا السبيل ، وعلى هذه الأساس

الأشتراكى فى التخطيط القومى تتحدد صورة المجتمع الريفى الجديد الذى يسوده التعاون فى العمل الزراعى والمشاركة فى الخدمات العامة ، وهكذا نستطيع أن نحدد المستلزمات المعيشية للفلاح التى تحدد مسكنه وترسم تخطيط قريته ، فالخدمات المجمعة سوف توفر كثيراً من مساحة المنزل ومن ثم من تكاليفه ونكسب بذلك مساحة نستغلها فى الأمتداد الأفقى للقرية ونوفر لها مانحتاجه من أماكن مفتوحة وهكذا نوفر من الأرض ونزيد من دخل الفلاح ونرتفع بمستوى معيشته .

وسوف تؤثر هذه النظم الأشتراكية كذلك على التكوين الأجتماعى للقرية وتتحدد العلاقة بين أفرادها فيتحدد التكوين القبلى للقرية إلى التكوين الأجتماعى المعروف للعائلة ويقل نتيجة لذلك متوسط حجم العائلة ومن ثم مستلزماتها المعيشية ثم حجم الوحدة السكنية التى تلائمها ، وتتجه القرية بعد ذلك إلى العمل التعاونى خاصة فى زراعة القطن ، وبهذا تضعف حاجة الفلاح إلى إنجاب الأطفال مما يساعد على الحد من النسل وإنخفاض معدل الزيادة فى عدد السكان ويقل مرة أخرى متوسط حجم العائلة ومن ثم المساحة السكنية للفرد وتنخفض تبعاً لذلك مرة أخرى تكاليف الوحدة السكنية ويوجه هذا الوفر إلى رفع مستوى المعيشة بالنسبة للفلاح فتحد من هجرته إلى المدينة وتستقر القرية بعد ذلك فى حياتها الجديدة وهكذا تتبلور معانى الأشتراكية ويجنى الريف ثمارها فى قطاعى التخطيط والأسكان .

أما فى المدينة فقد أخذت معالم المجتمع الأشتراكى تتحدد بعد صدور التشريعات الاشتراكية فى يوليه الماضى وبدأ القطاع العام فى حل مشكلة الأسكان على أساس من التخطيط السليم ، إذ بدأت الدولة تحل المشكلة من القاعدة بإسكان الطبقات المحدودة والمتوسطة الدخل وكذلك بالحد من الأسراف فى البناء حتى تتاح الفرص أمام الجميع للحصول على المسكن اللائق ، وقد ينتقل الأسكان بعد ذلك من القطاع الخاص إلى القطاع العام عن طريق مؤسسات للبناء أو لشركات عقارية يقتصر القطاع الخاص بعد ذلك على المساكن الخاصة ، وعلى ضوء هذا التخطيط نستطيع إستخلاص النتائج المباشرة له وآثره على التكوين الأجتماعى لسكان المدينة ثم على طريقة إسكانهم ، فمظاهر الأنفرادية فى الأسكان سوف تتلاشى ليحل محلها المجموعات السكنية المبنية على أساس من الجيرة السليمة والمشاركة فى الخدمات الثقافية والصحية والتجارية ويتحدد حجم المجموعة السكنية على أساس نوع الخدمات الجماعية وكفايتها للبيئة المحلية ، سواء أكان ذلك فى حجم روضة الأطفال وعدد العائلات التى تخدمها والمسافة التى يقطعها الطفل من مسكنه إلى مدرسته ، أو فى حجم ونوع المركز التجارى الفرعى ووضعه الأقتصادى بالنسبة لهذا العدد من العائلات ، أو فى نوع الحياة الأجتماعية والتقاليد التى يتميز بها سكان المجموعة السكنية .

ومجتمع المدينة وهو يدخل تجربته الأشتراكية الأولى يجب أن يمارسها أولا فى تنظيمه الأقتصادى ثم فى حياته الاجتماعية ثم بعد ذلك يمارسها فى بيئته السكنية الجديدة ، فإسكان المجتمع بعد ذلك يمارسها فى بيئته السكنية الجديدة ، فإسكان المجتمع بعد ذلك لن يكون إلا إنعكاساً طبيعياً للمجتمع فى تنظيمه الأشتراكى الجديد ، ففشل الجمعيات التعاونية للأسكان فى إيجاد الأسكان التعاونى الصحيح راجع إلى أن المجتمع لم يكن قد مر بعد فى مراحل

الأشتراكية الأولى ، فى تطبيقها الأقتصادى ثم فى نطاقها الأجتماعى ، ولذلك كان البدء بأسكان الطبقات المحدودة الدخل إسكاناً تعاونياً أساسًا سليماً فى التخطيط العام للأسكان فى الدولة .

وبعد أن تتحدد معالم المجموعة السكنية صورتها تتجمع لتكون كيان الخلية السكنية فى صورتها العلمية لتكون جزءأ من المدينة ، والخلية السكنية كذلك لن تستكمل صورتها الحية إلا إذا خضعت مراكزها التجارية الرئيسية أو الفرعية إلى نظام من الأشتراكية أو من التعاونية فى تسويق السلع الأستهلاكية وهكذا يبنى الأسكان التعاونى أو الأشتراكى على أساس المشاركة فى الخدمات التجارية والثقافية .

والمجتمع المبنى على العمل يتأثر تكوينه الأجتماعى وتقل فيه نسبة العائلات الكبيرة الحجم وتزداد فيه نسبة العائلات المتوسطة أو الصغيرة ، وأثر ذلك واضح على حجم الوحدة السكنية وكذلك على نظام وطريقة المعيشة داخل هذه الوحدة مما يقلل من المساحة السكنية المخصصة للفرد وبالأصح من الحجم السكنى للفرد إذا أفترضنا أن التصحيح المعمارى سوف يبنى على أساس الحجم لا المساحة ، وهكذا تنخفض تكاليف الوحدة السكنية ذلك بالأضافة إلى خفض تكاليف البناء بإستعمال الوحدات المعمارية الموحدة وطرق الأنشاء الجماعية ويمكن بعد ذلك للوحدة السكنية أن تستكمل صورتها بالتجهيزات الحديثة للمسكن حتى يتوفر للفرد الراحة والرفاهية .

والإسكان الجماعى من جهة أخرى سوف يساعد على إزالة الأحياء القديمة بالمدن ليحل محلها خلايا سكنية جديدة تنعم بالصحة وبالحياة ، وعلى هذا الأساس الواضح من التخطيط سوف تكف المدينة عن إستقطاع إمتدادها مما يحيط بها من الأراضى الزراعية فيتوفر للشعب مزيداً من الغذاء .

وإذا أنتقلنا بعد ذلك إلى البيئة المعمارية للمدينة نجد أن الأنفرادية التى تسود المجتمع تنعكس بصورة واضحة على العمارة فى المدينة التى تعج بكرنفال من الأشكال والأنفعالات المعمارية ، ودور الأشتراكية هنا واضح فى تشكيل البيئة المعمارية التى تتميز بالتناسق والأنسجام ، وللمخطط والمعمارى دورهما الكبير الذى يلعبانه لخلق هذه البيئة الأشتراكية لمجتمع المدينة إذا ماسنّت لهم القوانين المناسبة .

وبهذه الصورة تتحول المدينة إلى خلايا حية تعمل فى نطاق التخطيط العام لها يتمتع سكانها بكافة الخدمات المعيشية فى جو من التناسق والتعاون ، وهكذا يرى الفرد طريقه إلى السكن الكريم ويتمتع بالرفاهية فى ظل المجتمع الأشتراكى .

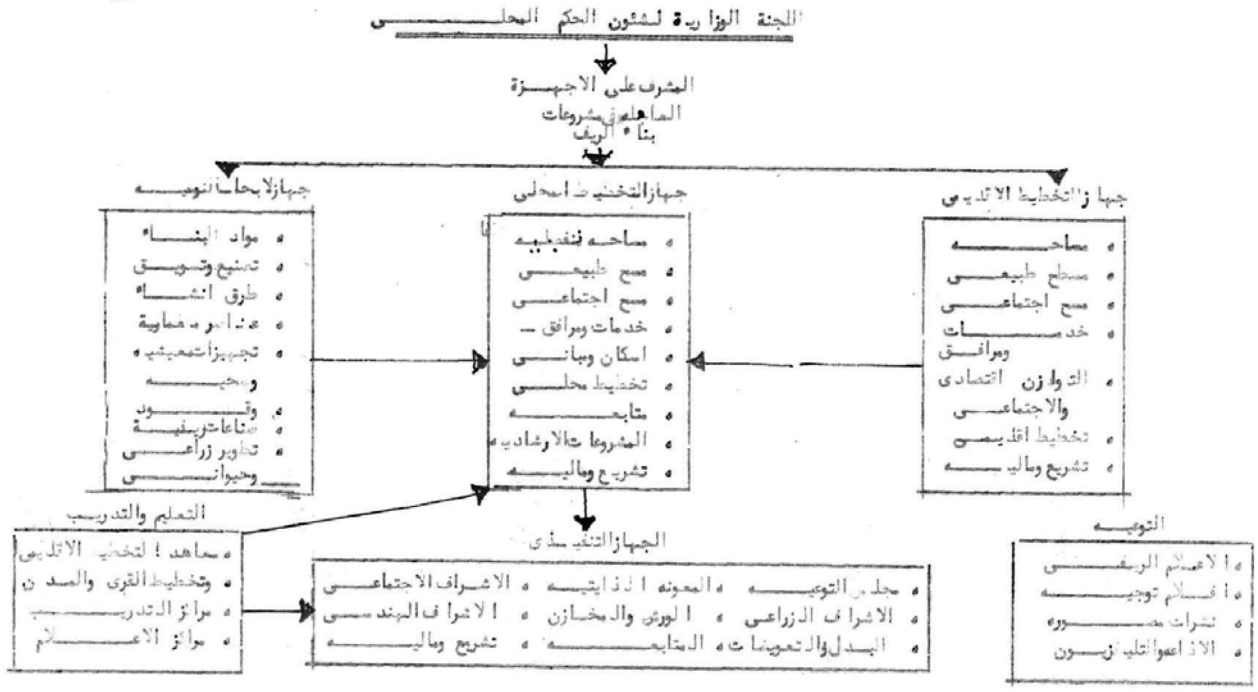

دكتور عبد الباقي ابراهيم